14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
45 14 أكتوبر
عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية
بالانتقال التدريجي نحو المستقبل تجاوزنا مخاطر الانحدار إلى أتون الماضي المظلم
الخميس والجمعة 4-5 إبريل 2013م - العدد 15732

إستجوب وزير الداخلية في قضية الشروع بقتل النائب حاشد

البرلمان يقر عدداً من تقاريره ويختتم فترة انعقاده الحالية

وزير الداخلية : لم نتسلم بعد توجيه النيابة العامة بشأن قضية النائب حاشد

أعضاء البرلمان يؤكدون أهمية عدم استخدام العنف تجاه من يمارس نشاطاً سلمياً

■ صنعاء / سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي إلى الاستجواب المقدم من عضو المجلس أحمد سيف حاشد والموجه لوزير الداخلية اللواء الركن عبد القادر محمد قحطان .

وتناول المستجوب حاشد في استجوابه لوزير الداخلية ما تعرض له من شروع بالقتل يوم الثلاثاء 12 فبراير 2013م من قبل مجموعة من افراد سَرية تتبع قوات مكافحة الشغب التابعة للأمن المركزي حينها - الامن الخاص حالياً- وتَعرض عدد من الجرحى الذين كان معتصماً ومتضامناً ومضرباً معهم عن الطعام، للاعتداء والحاق الاذى الجسماني بعدد منهم حسب رأي المستجوب .

وقد رد على هذا الاستجواب وزير الداخلية شاكراً في بداية حديثه اهتمام نواب الشعب بقضايا المواطنين، ومنها قضية عضو المجلس احمد سيف حاشد والجرحى .. مشيراً إلى أن الوزارة لم تستلم بعد توجيها من النيابة العامة بشأن قضية المذكور.

وأكد وزير الداخلية في معرض رده على الاستجواب أن القانون ينبغي أن يسود كافة أبناء المجتمع وأن وزارة الداخلية بكل أجهزتها حريصة على احترام وتطبيق القانون .. لافتا إلى أنه لا يوجد أحد منزه ولا فوق القانون أو القضاء مهما كان مستواه في المجتمع .

وأبدى وزير الداخلية استعداده لمتابعة هذه القضية مع الاجهزة الأمنية المعنية .

فيما عقّب عليه مقدم الاستجواب وعدد من أعضاء المجلس .. مؤكدين أهمية عدم استخدام القوة والعنف ضد أي شخص في المجتمع يمارس نشاطه ويعبر عن رأيه بطريقة سلمية ووفقا للقانون والنظام العام، مهما كانت وظيفته أو مستواه الاجتماعي وأن القانون ينبغي أن يسود الجميع وأن تحترم الأجهزة مهامها وفقا للقانون فقط.

وفي ضوء ذلك أقر المجلس تكليف اللجنة التي شكلها سابقا لمتابعة موضوع طلبة كلية الشرطة إلى جانب مهامها السابقة القيام بمتابعة موضوع الاستجواب المذكور أعلاه خلال فترة لا تتعدى اسبوعاً واحداً ورفع تقرير بنتائج ذلك إلى المجلس.

من جهة ثانية استمع المجلس إلى الاستجواب المقدم من عضو المجلس عبد الكريم جدبان والموجه لرئيس مجلس الوزراء ووزراء الداخلية والدفاع والمالية والتربية والتعليم والخدمة المدنية والتأمينات بشأن تجنيد مائتي ألف جندي بدون إعلان رسمي للشعب ومن فريق واحد وبشأن اعتماد ألفين و 500 درجة وظيفية لمدارس تعليم القرآن الكريم لمصلحة جهة معينة وكذا نقل أكثر من ستمائة معلم من محافظة صعدة إلى جانب تسليم مليارات الريالات إلى إحدى الجمعيات لعلاج الجرحى رغم وجود لجنة خاصة مكلفة بملف الجرحى .

من جهة أخرى صادق مجلس النواب على اتفاقيتي القرضين المبرمتين بين حكومة اليمن والبنك الإسلامي وصندوق التضامن الإسلامي للمساهمة في تمويل مشروع تنمية الثروة السمكية بالجمهورية اليمنية بعد مناقشته لتقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الزراعة والري والثروة السمكية والتنمية والنفط وعلى إثر توضيحات وزير الثروة السمكية عوض سعد السقطري والتزامه بتوصيات المجلس.

وأكد المجلس خلال توصياته على سرعة تقديم مشروع قانون ينظم الدين العام والاقتراض الخارجي وتوفير التمويلات اللازمة لإجراء دراسات علمية عبر مراكز أبحاث معتبرة دوليا للبيئة البحرية لليمن والكيفية التي عليها الآن والتأثيرات التي لحقت بها والمخزون السمكي والمصائد السمكية وحماية الشعب المرجانية في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي وتنفيذ مكونات المشروع وعدم استخدام حصيلة القرضين في غير الأغراض المخصصة لهما وسرعة إعداد الدراسات والتصاميم لمراكز الإنزال السمكي المحددة في الاتفاقية وتحديد مواقعها استنادا إلى معايير الجدوى الاقتصادية والاجتماعية بما يكفل تحقيق الاستفادة القصوى من المشروع .

كما أكد المجلس ضرورة الالتزام بمبدأ الشفافية ومعايير المنافسة عند إعداد وإعلان المناقصات وتحليلها وفقا للإجراءات القانونية النافذة وإعادة النظر في القواعد المنظمة للسحب من القروض للمشاريع ذات التمويل المشترك (منح + قروض) وخاصة عندما تكون المنح هي الجزء الأكبر من التمويل بما يكفل تبسيط إجراءات السحب من القروض تحاشيا لتعثر المشاريع أو البطء في تنفيذها وموافاة المجلس بتقارير فصلية وسنوية عن مستوى تنفيذ المشروع وتفعيل التنسيق بين الصندوق والجهات ذات العلاقة وعدم الاكتفاء بالتنسيق عبر مجلس إدارة الصندوق وإشراك وزارة الثروة السمكية في الإشراف على تنفيذ المشروع .

وفي سياق متصل صادق مجلس النواب على اتفاقية القرض والمنحة المبرمة مع إدارة البنك الإسلامي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع المعرفة القرائية والمهنية لمكافحة الفقر بمبلغ 10 ملايين و890 ألف دولار أمريكي ومبلغ 370 ألف دولار أمريكي واتفاقية القرض المبرمة مع صندوق الأوبك للتنمية الدولية للمساهمة في تمويل مشروع التدريب المهني وتنمية المهارات بمبلغ 9 ملايين و100 ألف دولار أمريكي .

إلى ذلك وافق مجلس النواب على تقرير لجنة الزراعة والري والثروة السمكية بشأن نتائج زيارتها الميدانية إلى محافظة الحديدة لتقصي الحقائق حول أوضاع الصيادين في البحر الأحمر بعد مناقشته لهذا التقرير والتزام الجانب الحكومي بتوصيات المجلس التي وجه من خلالها اللجنة المكلفة من مجلس الوزراء بمتابعة الصيادين المحتجزين في الدول المجاورة بسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أوضاع الصيادين المحتجزين والإفراج عنهم وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم جراء ذلك واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع حدوث ذلك مستقبلا وإلزام وزارة الثروة السمكية بمعالجة اوضاع الصيادين الذين تعرضت قواربهم ومعداتهم للتلف نتيجة جرف السفن التجارية لها وتعويضهم التعويض العادل.

كما وافق المجلس على إلزام الجهات المعنية ممثلة بمحافظ المحافظة والمجلس المحلي بالمحافظة بمتابعة المتأخرين عن سداد رسوم وعوائد الدولة من الصيد التقليدي بالنسبة المحددة بالقانون وإلزامهم بالسداد واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه الممتنعين وعدم السماح بإنزال الإسماك والأحياء البحرية الناجمة عن الصيد التقليدي في غير مراكز الإنزال الرسمية واتخاذ الإجراءات القانونية على من يخالف ذلك وبهدف حماية البيئة البحرية وتكاثر الأسماك على جميع الصيادين التقليديين.

وألزمت توصيات المجلس الصيادين التقليديين بعدم العمل أثناء مدة إغلاق موسم الاصطياد وفي حالة الإخلال بذلك يتم اتخاذ الإجراءات القانونية على من يخالف ذلك وتنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بأمانة العاصمة على أن يتم تنفيذ التعويض الممنوح لمجموعة باقيس في البحر الأحمر للموسم الحالي على أن يواصل نشاطه في البحر العربي عند فتح موسم الاصطياد فيه بنفس الشروط والآلية الموضحة في الحكم القضائي وعلى أن يعود مرة أخرى للبحر الأحمر عند فتح موسم الاصطياد التالي حتى يتم استكمال العدد الموضح في الحكم القضائي والمقدر بمائة وخمسين رحلة اصطياد فقط دون زيادة أو نقصان.

وأوصى المجلس بتخفيض عدد قوارب الاصطياد التابعة لمجموعة باقيس إلى ستة قوارب فقط مع توفير الحماية اللازمة لتلك القوارب في حالة تعذر تنفيذ ما سبق فإن على الحكومة دفع التعويض النقدي الفوري بما يعادل عدد رحلات الاصطياد المتبقية والمحددة في الحكم القضائي والموضحة في محضر الاصطياد التابعة لوزارة الثروة السمكية رقم (3) لسنة 2008م وإلزام وزارة الثروة السمكية بعدم إبرام أي اتفاقية اصطياد تعويضية في البحر الأحمر والبحر العربي وخليج عدن مستقبلا.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته وبذلك اختتم المجلس جلسات أعماله للفترة الأولى من الدورة الأولى لدور الانعقاد السنوي العاشر .

حضر الجلسة وزير الشئون القانونية الدكتور محمد احمد المخلافي ووكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لبرمجة المشاريع الدكتور عبدالله عبد العزيز عبد المجيد بن عزيز ووكيل وزارة الثورة السمكية لقطاع التخطيط عباس عيسى الزبيدي ووكيل وزارة التعليم الفني عباد يحيى الإرياني ورئيس جهاز محو الامية وتعليم الكبار أحمد عبد الله أحمد ومدير عام الشئون القانونية بوزارة التخطيط الدكتور أحمد حمود قلامة والمدير التنفيذي لصندوق القروض الاقتصادية فوزي فرج محمد ونائب المدير التنفيذي للصندوق الاجتماعي عبدالله الديلمي .

رفع مطالب تتضمن إجراءات لبناء الثقة

فريق القضية الجنوبية يطالب رئاسة مؤتمر الحوار بإدانة فتاوى حرب 1994

■ صنعاء / سبأ:

اقر فريق العمل الخاص بالقضية الجنوبية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل جملة من الإجراءات والتدابير لبناء الثقة وخلق بيئة ملائمة للقضية الجنوبية.

وتضمنت الإجراءات التي تلتها عضوة الفريق رضية شمشير في الجلسة الختامية للجلسة العامة الأولى المنعقدة مساء اليوم جملة من المطالب مرفوعة إلى ، رئاسة وأعضاء مؤتمر الحوار الوطني بغية تحقيقها .. ومن بينها المطالبة بالإفراج عن المعتقلين على ذمة الحراك السلمي ورفع الاستحداثات العسكرية في عدن وحضرموت ووقف أعمال العنف أي كان مصدره ضد فعاليات السلمية واعتبار ضحايا الحراك الجنوبي شهداء وعلاج جرحاه .

وفيما يلي نص الإجراءات والتدابير التي اقرها فريق العمل بغية بناء الثقة وخلق بيئة ملائمة للقضية الجنوبية:

الأخ/ رئيس هيئة رئاسة مؤتمر الحوار الوطني الشامل المحترم

الإخوة/ أعضاء رئاسة المؤتمر المحترمون

نحن أعضاء فريق العمل في القضية الجنوبية من المكونات السياسية والحراك الجنوبي والشباب والمراة مطالبون بتهيئة الأرضية الملائمة لبناء الثقة وخلق الأجواء السليمة فيما بيننا لتمكيننا من أنجاز المهام المنوطة في محور القضية الجنوبية.

ولن يتأتى ذلك إلامن خلال إجراءات وتدابير نرى ضرورة تنفيذها علي ارض الواقع، وانطلاقا من النقاط العشرين المقدمة من قبل اللجنة الفنية للإعداد والتحضير للحوار الوطني والمداولات التي جرت في الجلسات العامة منذ بدء المؤتمر والتي أكدت على أهمية تأمين الضمانات الكفيلة بتحقيق النقاط العشرين باعتبارها المدخل الرئيسي للحوار في القضية الجنوبية .

وتأسيسا على ذلك نرى ضرورة البدء في الأتي:-

1 -إدانة أي فتاوى تكفيرية صدرت بحق أبناء الجنوب في حرب عام 1994م و إحالة المتهمين فيها للقضاء.

2 - رفع كافة المظاهر العسكرية المستحدثة في شوارع وإحياء محافظة عدن وحضرموت وعودة الآليات العسكرية الى ثكناتها والوقف الفوري للعنف أيا كان مصدره ضد فعاليات حقوق التعبير السلمية.

-3 الافراج عن المعتقلين السياسيين على ذمة الحراك الجنوبي السلمي وإلغاء كافة الأحكام الصادرة بحق القيادات والرموز الجنوبية.

4 - التأكيد علي سرعة انجاز اللجنتين المشكلتين للنظر في قضايا الموظفين المدنيين والعسكريين والأمنيين المبعدين قسريا عن وظائفهم عقب حرب 94م وتعويضهم التعويض المادي العادل واطلاع الرأي العام أولا بأول على كافة الخطوات والإجراءات المنجزة.

5 - الوقف الفوري لصر ف الأراضي في محافظة عدن وبقية المحافظات الجنوبية.

6 - معاملة شهداء وجرحيى الحراك السلمي الجنوبي كأمثالهم من شهداء وجرحى الثورة وسرعة نقل المطلوب علاجهم إلى الخارج على نفقة الدولة وعلى وجه الخصوص جرحى مجزرة 21 فبراير 2013م.

7 - إصدار التوجيهات العاجلة لوزير المالية بدفع كافة المستحقات والتعويضات لمؤسسة (الأيام) وتعويضها لما لحق بها من أضرار مادية ومعنوية لكي تتمكن من الصدور وإطلاق سراح حارسها في صنعاء أحمد عمر العبادي المرقشي.

8- إيقاف جميع المناقصات الجديدة المتعلقة بالقطاعات النفطية في الجنوب ومأرب.

9 - وقف كافة الامتيازات لشركات الاصطياد في المياه الإقليمية الجنوبية.

10- استعادة كل المنشأة النفطية المؤجرة بما فيها منشأة حجيف إلى الدولة وإلغاء كافة العقود الاحتكارية في مجال نقل المنتجات والمشتقات النفطية، وإلغاء أية عقود مشابهة وكذلك إيقاف بيع المنشأة والمرافق السياحية والعامة.

11 - مراجعة كل الإجراءات والترتيبات المتعلقة بحماية الشركات للخدمات النفطية والتي تحتوي على فرض الاتاوات لصالح قوى متنفذة.

نأمل سرعة اتخاذكم القرارات اللازمة لتسهيل عملنا في القضية الجنوبية باعتبارها قضية سياسية عادلة ومفتاحاً لحل كافة مشاكل الوطن جنوبا وشمالا.

صادر عن مجموعة العمل في القضية الجنوبية 3 إبريل 2013م.

الأمانة العامة للحوار تعرض في مؤتمر صحفي نتائج فرق العمل

■ صنعاء / سبأ:

أكد أمين عام مؤتمر الحوار الوطني الدكتور أحمد عوض بن مبارك إن مجريات الجلسة العامة الاولى للمؤتمر جسدت المبادئ الأربعة والمتمثلة في الشمول والمشاركة والشفافية وإلزامية النتائج.

وقال أمين عام الحوار في مؤتمر صحفي للامانة العامة لمؤتمر الحوار عقدته بصنعاء :" إن جميع المكونات والفعاليات السياسية شاركت في المؤتمر، في إطار من الشفافية الكاملة التي تجسدت في النقل الحي والمباشر لمجريات الجلسة العامة" .. معربا عن أمله في أن يتجسد مبدأ إلزامية تنفيذ مخرجات المؤتمر على الجميع .

وأوضح بن مبارك أن فرق العمل الثمانية باشرت عملها يوم أمس الأول ، حيث قامت المكونات السياسية بتوزيع ممثليها في هذه الفرق.. لافتاً في هذا السياق إلى بروز إشكالية تمثيل مكونات الشباب والمرأة ومنظمات المجتمع المدني، والتي تركزت طلباتها في ثلاث قضايا، مما استلزم إعادة التوزيع مع مراعاة كاملة للبعد الوطني، ولمبدأ التوازن في التمثيل .. واستعرض أمين عام الحوار الوطني نتائج التوزيع الهيكلي لفرق العمل الثمان، وأسماء القيادات التي فازت بالمواقع القيادية في هيئات رئاسة فرق العمل . . لافتاً في هذا السياق إلى أن المكونات السياسية الرئيسية في مؤتمر الحوار الوطني توافقت على عدم الترشح لرئاسة فرق العمل، باستثناء واحد فقط يتعلق بفريق القضية الجنوبية الذي تولى رئاسته نائب رئيس مؤتمر الحوار أحمد بن فريد الصريمة، مما أفسح المجال لحضور لافت للمرأة والشباب، إلى جانب التمثيل الكامل للأحزاب في مكونات فرق العمل.

واوضح ان فرق العمل اعدت في اجتماعاتها مشاريع خطط عملها خلال الشهرين القادمين والاهداف التي ستسعى لتحقيقها في كل قضية من محاور المؤتمر.

وقال:" اللجان تختتم عملها اليوم (أمس) بعمل تقرير ختامي ترفع فيه مشروع الخطة الاولية التي سيتم العمل بها بعد إجازة المشاركين في المؤتمر والمقررة لمدة أسبوع على أن تستأنف العمل في يوم السبت الموافق 13/4 /2013م".

وبشأن آلية التنسيق والتكامل بين فرق العمل .. أوضح أمين عام مؤتمر الحوار الوطني أن فرق العمل ستعمل بالتوازن، وهناك لقاءات دورية لرؤساء الفرق ومن خلالها سيتم التنسيق بين الفرق المختلفة.

وقال :"بمجرد استكمال تشكيل هيئة رئاسة فريق عمل صعدة، سيتم تشكيل لجنة التوفيق وأحد أهم أدوارها هي ضمان التنسيق في أعمال الفرق" . مبينا أن لجنة التوفيق ستقوم بعملية التنسيق بين فرق العمل وضمان تجاوز الصعوبات التي تعترضها .

ولفت إلى أن رئيس الجمهورية سيرشح عدداً من الأشخاص لعضوية هذه اللجنة من أجل ضمان مزيد من التوازن في التمثيل، وتأمين الخبرات المطلوبة ما يساعد اللجنة على أداء مهامها بالشكل الأكمل .

وبخصوص الاجراءات المتخذة إزاء التغيبين بدون عذر عن حضور اجتماعات الجلسة العامة الاولى أشار بن مبارك إلى ان الامانة العامة كانت ترفع تقريراً يومياً بالحضور والغياب الى رئاسة مؤتمر الحوار وأن من تكرر غيابهم لعدة ايام بدون عذر سيحالون إلى لجنة المعايير والإنضباط ليتم التعاطي معهم وفقا لما جاء في النظام الداخلي .

وكشف أن هناك فعاليات وقوى سياسية قامت باستبدالات فيما يخص بعض ممثلي مكوناتها. وقال :" بعض المكونات السياسية استبدلت بعض المرشحين من أعضائها للحوار لأسباب بعضها ذاتية، كسفر في الخارج أو صعوبة في الإنتقال وتم استبدالهم بقائمة أخرى سيتم اعتمادها بعد صدور تعديل بقرار رئيس الجمهورية الخاص بتشكيل مؤتمر الحوار الوطني" .

وبخصوص تعثر انتخابات رئاسة فريق عمل قضية صعدة .. اكد بن مبارك ان هيئة رئاسة مؤتمر الحوار تعمل على التوفيق بين مختلف المكونات المشاركة في الفريق للوصول الى انتخاب رئاسة الفريق خلال الساعات القادمة بما يرضي جميع الاطراف، ومن ثم ستعلن نتائج الانتخابات عبر الامانة العامة للحوار.

وبين امين عام الحوار ان عمل الأمانة العامة يقتصر فقط على تقديم الدعم الفني واللوجستي والاعلامي رغم ما يعترضها من صعوبات خاصة في الجوانب المادية.

من جانبها أكدت نائب أمين عام الحوار الوطني الدكتور أفراح الزوبة، أهمية المشاركة المجتمعية في إثراء الحوار الوطني.. داعية منظمات المجتمع المدني والإعلام إلى رعاية هذه المشاركة المجتمعية وضمان المشاركة الواسعة من قبل المجتمع في مناقشة القضايا الأساسية التي ينظر فيها مؤتمر الحوار الوطني، وكسب تأييد المجتمع للقضايا الأكثر أهمية وفي المقدمة منها اللامركزية.

ولفتت الدكتورة الزوبة إلى أن خلاصة ما سينتجه المؤتمر ستكون أساساً لصياغة الدستور الجديد لليمن، انطلاقاً من إيماننا بأن المؤتمر سيصنع خارطة اليمن الجديد .. موضحة ان لدى المؤتمر عدة قنوات لاستقبال المشاركة المجتمعية عبر وحدة خاصة بالمشاركة المجتمعية تستقبل اوراق عمل تقدمها مراكز ابحاث ومنظمات مدنية سواء عبر الموقع الكتروني للامانة العامة للمؤتمر او التواصل الاجتماعي واستخدام البريد او السفر للمحافظات للاستماع الى الجهة المعنية للحصول على وجهة نظرهم، فضلا على ان هناك برنامج الكتروني يتم الاعداد لتنفيذ استطلاع رأي بطريقة سهلة وكذا خيم الحوار التي ستقام في عدد من المحافظات بهدف اتاحة الفرصة لمشاركة مجتمعية اوسع من مختلف الفئات والشرائح.

الى ذلك قال النائب الثاني لامين عام الحوار ياسر الرعيني ان فرق العمل ستعود للعمل في صنعاء ابتداء من السبت بعد القادم الموافق 13 ابريل الجاري بعد اجازة مدتها اسبوع يقوم خلالها اعضاء المؤتمر بترتيب اوضاعهم في اعمالهم للتفرغ للمؤتمر، لافتا الى أنه سيتحدد فيما بعد ماهي المحافظات التي ستزورها فرق العمل .

واشار الى انه من حق اي فريق عمل الانتقال الى المحافظات بعد التنسيق مع هيئة رئاسة المؤتمر و الامانة العامة وكذا تحديد ماتراه مناسبا من حيث بث جلساتها مباشرة او السماح للإعلاميين بدخول جلساتها .. مبينا أن هناك لقاءات دورية بين رؤساء العمل لتنسيق العمل المشترك فيما بين الفرق.

وأكد النائب الثاني لامين عام الحوار ان المؤتمر سقفه مفتوح لمختلف المكونات لطرح مشاريعها السياسية على طاولة الحوار وما سيتفق او يتوافق عليه الجميع سيكون ملزما للجميع .

وأثنى الرعيني على الجهود التي تقوم بها وسائل الاعلام المختلفة الرسمية والحزبية والاهلية في مواكبة مجريات الحوار الوطني وتثقيف وتوعية الجمهور بأهميته فضلا عن النقل المباشر لوقائعه ونشر التقارير والاستطلاعات المواكبة لسير اعماله.. معتبرا الاعلام الشريك الاساسي في تهيئة الاجواء لانجاح الحوار الوطني الشامل وايصال صوت الحوار إلى كل أرجاء اليمن بشكل خاص وإلى العالم بشكل عام.

مناقشة آلية تنفيذ مشروع قرى الأطفال في الحديدة

■ الحديدة /أحمد كنفاني :

ناقش الوكيل المساعد لمحافظة الحديدة حيدرة ناصر الجحماء أمس مع وفد منظمة قرى الأطفال (SOS) برئاسة هاجر عكروت حسين آلية تنفيذ مشروع قرى الأطفال في المحافظة ومساهمة المنظمة مع مشروع المشقني في دعم أنشطته وبرامجه .

وخلال اللقاء الذي حضره مدير عام الدفاع الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عادل دبوان الشرعبي وممثلة وزارة الخارجية مستشارة بعثة بلادنا في النمسا نجوى السري ومدير عام مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في المحافظة المهندس محمد عبد الله حجر رحب الوكيل بوفد المنظمة وزيارته للمحافظة وأكد حرص قيادة المحافظة في تنفيذ المشروع وتسخير إمكاناتها المتاحة لإقامته وإنجاحه .

من جهتها استعرضت رئيسة منظمة قرى الأطفال جهود وأنشطة المنظمة وما نفذته من أنشطة إنسانية في (450) دولة حول العالم منها سوريا والأردن ومصر والمغرب والجزائر والسودان وفلسطين وتونس و لبنان حيث شملت عدداً من المجالات ومنها رعاية وتنشئة الأطفال الأيتام وتقوم فكرة المشروع على نظرية الأم البديلة حيث يجمع الأطفال الأيتام وفاقدو العائل في قرى جماعية تقوم بإنشائها المنظمة بها بيوت مستقلة تقوم على وجود أم بديلة للأطفال وأشارت إلى أن المنظمة بصدد إجراء دراسة متأنية حول المشروع والأرض الممنوحة ومدى جدواها في نجاح المشروع .

وكان وكيل المحافظة ووفد المنظمة قد قاما بزياة تفقدية للموقع الذي سيقام عليه المشروع المزمع تنفيذه في المحافظة خلال الفترة القادمة واستمعوا من مدير مشروع المشقني السكني في المحافظة فؤاد محمد الرمادي ومسؤول الخدمات والعلاقات العامة بالمشروع محمد الشريف إلى شرح مفصل عن مخطط الأرض الممنوحة له من قبل مشروع المشقني بمساحة (63) ألف متر مربع لإقامة مشروع قرى الأطفال وأبرز الخدمات الملحقة فيه.